

رئيس الوزراء خلال لقائه سفراء الدول الشقيقة والصديقة:

المطارات اليمنية تتمتع بالأمان التام

التأكيد على سلامة وقوة الإجراءات الأمنية المطبقة في المطارات اليمنية

□ صنعاء / سبا

واصل رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور لقاءاته مع سفراء الدول الشقيقة والصديقة، لإيضاح الملابس المتعلقة بحادثة الطردين اللذين تم اكتشافهما مطلع الأسبوع الماضي، وتداعياتها السلبية على قطاع النقل الجوي والاقتصاد الوطني.

و جدد رئيس الوزراء - أثناء لقائه أمس سفراء الدول الآسيوية والأفريقية الشقيقة والصديقة المعتمدين لدى الجمهورية اليمنية - التأكيد على سلامة وقوة الإجراءات الأمنية المطبقة في المطارات اليمنية.. أن المطارات اليمنية تتمتع بالأمان التام ولم يحدث منذ عقود أن وقعت أي إشكالية في المطارات اليمنية.



د. مجور خلال لقائه سفراء الدول الشقيقة والصديقة

المجتمع الدولي مطالب بدعم جهود اليمن لمكافحة الإرهاب

وزير النقل: المطارات اليمنية تخضع لتدقيق دوري من قبل منظمة الطيران الدولية

الأمن والاستقرار.. مؤكدين تفهم دولهم وتقديرها ودعمها لليمن في حربه ضد الإرهاب.. مشيرين إلى الدور السلبي للإعلام الدولي تجاه ما يبذله اليمن من جهد لمواجهة الإرهاب وعناصره المتطرفة. موضحين أهمية إدراك المجتمع الدولي لتلك الجهود وتعزيز تعاونه مع الحكومة اليمنية لمواجهة هذا الوباء.

وأكدوا أن تنظيم القاعدة هو تحد دولي وليس لدولة بعينها.. داعين إلى التفكير المشترك لجميع دول العالم وتضافر جهودها في وضع الحلول لمواجهة الإرهاب والتعاون الجماعي في تنفيذها.. معبرين عن استغرابهم أن تأتي معظم الانتقادات الموجهة لليمن من الدول الأعضاء في مجموعة أصدقاء اليمن، والتي من المفترض أن تكون أكثر إدراكاً من غيرها للجهود التي يبذلها اليمن لمواجهة الإرهاب ودرء مخاطره ليس عن شعبه فحسب، وإنما عن المجتمع الدولي بشكل عام.

حضر اللقاء نائب وزير الخارجية الدكتور علي مثنى حسن، ورئيس دائرة أوروبا بوزارة الخارجية محمد طه مصطفى.

طائرات، ولم نسمع الحديث أو التركيز على تلك الحوادث كما حصل مع حادثة الطردين أو قبلهما موضوع عبد المطلب النيجيري.

وأوضح أنه رغم مرور الطردين وكذا عبد المطلب بأكثر من مطار دولي منها مطارات أوروبية، إلا أننا لم نسمع باتخاذ أي إجراء ضد تلك المطارات، مذكراً الجميع بأن العمل الاستخباراتي هو الذي يقف وراء الكشف عن الطردين، ولم يكن لأي تقنيات حديثة أي دور في الكشف عنهما.

وأكد الوزير أن المطارات اليمنية تخضع لتدقيق دوري من قبل منظمة الطيران المدني الدولية كان آخرها في عام 2008م، وكانت النتائج إيجابية.. مشيراً في الوقت نفسه إلى أن شركة طيران لوفتهانزا سبق أن أرسلت مندوبين عنها للوقوف على الجاهزية في المطارات اليمنية، ولم يكن لها أي ملاحظات جوهريّة على أوضاع الأمن والسلامة في مطار اتنا.

وقد تحدث عدد من السفراء أثناء اللقاء معبرين عن ارتياحهم للإيضاحات المقدمة من رئيس الوزراء ووزيري الداخلية والنقل بشأن ملائسات حادثة الطردين، وكذا الجهود المبذولة من قبل اليمن لمكافحة الإرهاب وتعزيز

(القاعدة) في اليمن ليسوا من مواليد اليمن، وإنما ولدوا ونشؤوا في دول أخرى ثم جاؤوا إلى اليمن ليمارسوا الإرهاب.. مستعرضاً العمليات المتواصلة للأجهزة الأمنية والقوات المسلحة ضد العناصر الإرهابية وحجم الإرهابيين الذين سقطوا خلال تلك العمليات.

وقال: «إننا نقوم بأعمال يومية لمطاردة عناصر الإرهاب المختبئة في جورها في الجبال والكهوف..» داعياً إلى جهد دولي أكبر لمساندة اليمن في برامجه وخطفه، وجهوده الرامية لاجتثاث هذه الآفة.

وأكد أن حجم الدعم الدولي لليمن في هذا الجانب لا يتناسب مع المتطلبات الضرورية اللازمة لمساندة اليمن في معركته ضد الإرهاب.

بدوره لفت وزير النقل خالد إبراهيم الوزير إلى عدد من الحوادث الإرهابية الخطيرة التي تعرضت لها عدد من مطارات العالم وحالة الصمت الإعلامي تجاهها، موضحاً في هذا المجال أنه ووفقاً لإحصائيات منظمة الطيران المدني (الإيكاو) فإن عدد الحوادث التي تمس أمن الطيران المدني على المستوى الدولي وصلت خلال عام 2009م إلى 22 حادثة، منها 9 محاولات لخطف

ولفت الدكتور مجور إلى الشراكة القائمة بين اليمن والمجتمع الدولي لمكافحة إرهاب تنظيم القاعدة.. مطالباً المجتمع الدولي وانطلاقاً من هذه الشراكة، بدعم الجهود المتواصلة التي يقوم بها اليمن لمكافحة الإرهاب رغم تحدياته الاقتصادية والتنموية الراهنة.. موضحاً أن القاعدة هي صناعة غربية بدرجة رئيسية ولم تكن على الإطلاق صناعة يمنية كما يدعي الذي يسعى لتكريس هذه النظرة عن اليمن دولياً.

وقال: لقد أطلق اليمن تحذيراته المبكرة من خطورة الإرهاب على الأمن الدولي قبل أحداث الـ 11 من سبتمبر، لكن للأسف لم نجد تجاوباً مع تلك التحذيرات والدعوة المبكرة لمحاربة هذه الآفة التي تنتشر اليوم في دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء.. مؤكداً أن اليمن سيستمر في جهوده للتصدي للإرهاب وعناصره رغم ما يكلفه ذلك من خسائر بشرية ومادية واقتصادية.. معتبراً الفقر والبطالة من أهم العوامل التي تساعد على نمو التطرف سواء كان في اليمن أو في أي بلد آخر.

فيما كشف وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري أن عناصر

د. مجور أثناء لقائه قيادة وزارة التربية ومجلس النقابة:

التوجيه بتشكيل لجنة لدراسة الأثر المالي للمستحقات القانونية المتبقية للحالات المؤجلة من المعلمين



رئيس الوزراء خلال لقائه قيادة وزارة التربية ومجلس النقابة



جانب من الحضور

الحكومة حريصة على الارتقاء المستمر بوضع المعلم

□ صنعاء / سبا

وجه رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور بتشكيل لجنة من وزارات الخدمة المدنية والتأمينات والتربية والتعليم والمالية، لدراسة الأثر المالي للمستحقات القانونية المتبقية للحالات المؤجلة من المعلمين الذين لم تصرف لهم، ورفع بها إلى مجلس الوزراء للمناقشة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

جاء ذلك أثناء لقاء رئيس الوزراء أمس قيادة وزارة التربية والتعليم والمجلس العام للنقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية.

التربوي والوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة في هذا المجال.. مؤكداً أهمية تعزيز المستمر للتعاون بين الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم والنقابة تجاه كافة الجوانب المرتبطة بالعملية التربوية والتعليمية وبالوضع المعيشي للمعلم.

وقال «إن المعلم هو الشجرة التي تثمر الخير للمجتمع وحتى تؤتي هذه الشجرة ثمارها الطيبة فلا بد أن تحظى بالرعاية المستمرة من قبل الجميع».. مشيراً إلى الجهد المبذول من قبل النقابة لتوطيد العمل المؤسسي في مختلف مفاصلها القاعدية والوسطية والقيادية.

إلى ذلك طرح رئيس الدائرة المالية بالمكتب التنفيذي للنقابة عبدالله القباطي أبرز المطالب الحقيقية للمعلمين التي منها بدل طبيعة عمل والعلاوات والتسويات المستحقة للحالات التي لم يسبق الصرف لها فضلاً عن الجوانب المتصلة بالمرحلة الثالثة لإستراتيجية الأجر والمرتبات وكذا ما يخص علاوة التكرم بعيد المعلم.

حضر اللقاء نائب وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالله الحامدي ووكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات طه الهمداني.

الديمقراطي في مختلف مفاصلها ابتداءً من المدرسة وصولاً إلى المكتب التنفيذي.. مشيراً إلى التعاون الوثيق بين الوزارة والنقابة تجاه إصلاح القطاع التربوي وكذا إبراز كافة القضايا التي تهم حقوق المعلمين والمعلمات.. موضحاً في هذا الجانب النتائج المحققة في إطار هذا التعاون التي منها توفير مبلغ 60 مليار ريال خلال الأعوام 2005م - 2010م.

ولفت وزير التربية والتعليم إلى الجهود التي تبذلها الوزارة لإعادة التوزيع العادل للمعلمين.. مبيناً بهذا الجانب الدور الحيوي لبدل الريف للمعلمين العاملين في المناطق النائية في خدمة الجهود المبذولة في هذا الجانب.. مؤكداً أن المعلمين سيظلون دوماً الجنود الأوفياء لأهداف الثورة والنظام الجمهوري والمجسدين في أقوالهم وأعمالهم للقيم الوطنية والإنسانية للوحدة المباركة.

بدوره أكد رئيس المكتب التنفيذي للنقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية صالح عكار أن النقابة ستظل في تعاونها مع الحكومة والوقوف صفاً واحداً لتحقيق تطورات المعلمين وخدمة الصالح العام.

وقال «نؤكد أننا سنكون عوناً وسنداً لمجمل خطط الدولة في إصلاح وتطوير القطاع التعليمي والتربوي وإزالة الاختلالات التي لازالت تؤثر على أداء هذا القطاع الحيوي.

وقال «إن البداية الصحيحة في هذا الجانب يجب أن تكون من المدرسة ومن الإدارة المدرسية المتميزة والمعلم الكفؤ.. مؤكداً أن الحكومة وانطلاقاً من إدراكها العميق لأهمية إشراك جميع الأطراف المعنية في أي إصلاحات تتم فإنه سيتم إشراك النقابة في أي إصلاحات أو خطوات تتصل بالقطاع التربوي والتعليمي مستقبلاً».

وكان وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي قد ألقى كلمة عبر في مستهلها عن تقديره وأعضاء المجلس العام للنقابة المهنة التعليمية والتربوية على إتاحة هذا اللقاء مع رئيس الوزراء على هامش اللقاء التشاوري الدوري لمجلس النقابة.

وأشار إلى التمثيل الكبير لهذه النقابة التي تمثل أكثر من 195 ألف معلم ومعلمة ينتشرون في أرجاء وطن الـ 22 من مايو المجيد.. وقال: «إن أعضاء هذا المجلس يمثلون الكادر الأوسع انتشاراً والذي يعتبر الحصن المنيع وخط الدفاع الأول عن القيم الوطنية والإنسانية والأخلاقية».

وأكد أن هذه النقابة المهمة جسدت النهج

الحسنة في السلوك والمظهر وتادية واجباته التعليمية لما يمثله ذلك من أهمية في التنشئة السليمة للأجيال وخدمة العملية التعليمية والتربوية.. مشيراً إلى أهمية تضافر الجهود بين الوزارة والنقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية لتعزيز عملية إصلاح النظام

ولفت إلى الوضع الحقوقي المتقدم للمعلم مقارنة بالكثير من كوادر الدولة.. وقال «ينبغي تأكيد التوازن بين حقوق المعلم وواجباته تجاه العملية التعليمية والمساهمة الفاعلة في تطويرها».

وأكد أهمية أن يكون المعلم النموذج والقوة

وجدد الدكتور مجور حرص الحكومة على الارتقاء المستمر بوضع المعلم من كافة النواحي المعيشية والناهيية بما يعزز من قوة تأثيره الإيجابي في خدمة العملية التعليمية وتربية النشء، والناي بهم عن الأفكار المنحرفة والضالة.